المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵔⴰⵙ
Conseil national des droits de l'Homme

تفاعل المجلس مع المعتقلين وعائلاتهم

1990 · 2020

قام المجلس الوطني لحقوق الانسان، عبر فرق ولجن، بمهام الرصد والتتبع لوضعية المعتقلين ومرافقة العائلات منذ أن بدأت الاحتجاجات تأخذ الطابع غير السلمي بالحسيمة، سواء بسجن الحسيمة أو بالدار البيضاء، بعد نقل جزء من المعتقلين من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية إليها، وايداعهم بالسجن المحلي عين السبع، أو بعد توزيعهم على عدد من المؤسسات السجنية. وقد بلغ عدد المهام الحقوقية والزيارات التي قام بها المجلس ولجانه الجهوية منذ بداية الاعتقال الى غاية فبراير 2020، أكثر من 240 زيارة. يمكن إجمالها وباختصار كالتالي:

1- تحسين ظروف الاعتقال

- قام فريق المجلس بزيارات تفقدية ووقائية لكل المعتقلين وعبر مختلف المؤسسات سواء بمبادرة منه، أو استنادا إلى صلاحياته أو بناءا على طلبات أو تظلمات تقدم بها المعتقلون أنفسهم أو أسرهم أو دفاعهم أو بمناسبة خوض عدد من المعتقلين إضراب عن الطعام في مناسبات مختلفة؛
- متابعة زياراته بعد إصدار الأحكام في المرحلة الاستئنافية وتوزيع المعتقلين على عدد من المؤسسات السجنية التي بلغ عددها في تلك المرحلة 17 مؤسسة سجنية، حيث قامت اللجان الجهوية على امتداد التراب الوطني، وأحيانا مركزيا، بمتابعة أوضاع المعتقلين بدائرة نفوذها؛
- تابع المجلس الحالات التي بلغت إلى علمه من خلال زيارات آنية، حيث عمل مع إدارة السجن، على إيجاد حلول لها، وتيسير الاستشفاء خارج المؤسسات السجنية؛
- دعم المجلس كل الملتمسات والطلبات؛
- استجاب المجلس للملتمس المعتقلين وعائلاتهم بشأن إيجاد صيغة ملائمة لتوفير النقل لفائدة عائلاتهم؛
- تم تخصيص جناحين بالكامل للمعتقلين وتم تزويدهم بجهاز التلفاز وتم إيداع البعض في جناح المصحة.

2- الحبس الانفرادي

تناولت العديد من أحكام القانون الدولي وتدقيق المساطر مسألة الحبس الانفرادي، وتطبيقا للمعايير الدولية، بخصوص تواجد المعتقلين ناصر الزفزافي وحميد المهداوي في زنزانة انفرادية، فقد قام المجلس بزيارتهما وتفقد أوضاعهما:

- **بالنسبة للسيد ناصر الزفزافي**

منذ إيداعه بسجن عكاشة بالبيضاء بتاريخ 26 /2017/5 إلى غاية 2018/08/31، وهو يتواجد بزنزانة انفرادية مساحتها حوالي 4.5 متر مربع، أي أكثر من 3 متر مربع[1] توجد بها نافذة مشبكة، ومرحاض على امتداد السرير الذي ينام به بتهوية كافية، ونظيفة، إضافة إلى النظافة البدنية، بلباس نظيف للمعتقل.

- إن وضعه بزنزانة انفرادية ليس بسبب عقوبة تأديبية أو بناء على طلبه، وليس بسبب خطورة سلوكه؛
- أوضحت إدارة السجن أن تسريبا لتسجيلات صوتية من داخل السجن يتنافى ومصلحة التحقيق القضائي؛ مما حذا بها لاتخاذ الإجراءات الائمة
- طالب بإلحاقه بباقي المعتقلين والسماح له بإجراء الفسحة بشكل جماعي معهم، وبالسماح بإجراء الزيارة جماعيا مع باقي العائلات كما هو مخصص للمعتقلين الاخرين؛
- أعلن في جلسة 2018/05/25 دخوله في اضراب بسبب العزلة التي يعاني منها؛
- بتاريخ 31 غشت 2018 تم تجميع جميع المعتقلين بما فيهم ناصر الزفزافي في جناح واحد؛
- وتمت مراعاة، خلال تواجده بزنزانة انفرادية، المتطلبات الخاصة بالفسحة اليومية والزيارة العائلية، والمكالمة بالهاتف. كما تم تمكين المعتقل من الفحص الطبي من طرف طبيب المؤسسة السجنية، ومتابعة المجلس الوطني لوضعيته الصحية.

- **بالنسبة للسيد حميد المهداوي**

أودع السيد المهداوي بغرفة كبيرة تبلغ حوالي 14 متر مربع، تتوفر على ثلاثة نوافذ صغيرة تمر بها إنارة ضعيفة وتتطلب إشعال مصابيح الكهرباء، وبها مرحاض منعزل وحمام.

1حسب المعايير الدولية

وقد صرح المعني لفريق المجلس أنه لا يشتكي من أي سوء معاملة داخل السجن وأنه يستفيد من الفسحة والزيارة بشكل منتظم.

كما تم تمكين المعتقل من الفحص الطبي من طرف طبيب المؤسسة السجنية، ومتابعة المجلس الوطني لوضعيته الصحية.

- لم يسبق للسيد حميد المهداوي أن اشتكى من وجوده بزنزانة انفرادية.

بخصوص الادعاءات القائلة بأن معتقلين خضعا للحبس الانفرادي إلى درجة المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، يود المجلس أن يذكر أن الحبس الانفرادي لا يشكل "في حد ذاته شكلاً من أشكال التعذيب[2]"، ولكنه يمكن أن يشكل معاملة قاسية واللاإنسانية ومهينة عندما "تكون مدته طويلة" ومتى كان "مقترنا بالعزلة الاجتماعية المطلقة"، وذلك بالنظر إلى التأثير القاسي على تدمير الشخصية[3] الذي يمكن أن يسببه.

وفي كلتا الحالتين، فإن المعتقلين لم يمنعا من تلقي زيارات العائلة ومحاميهم والتواصل عبر الهاتف والمتابعة الطبية. ولم يحرما من ممارسة أوقات فراغهم داخل السجن حسب رغبتهم، ولم يسجل الأطباء أي أثر نفسي لوضعهم في حبس انفرادي.

3- تتبع حالة المضربين عن الطعام

عمل المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية على التتبع الصحي لكل المضربين عن الطعام بمختلف المؤسسات السجنية. خلال إضرابهم عن الطعام ، حيث قام بعشرات الزيارات واستعان بعدد من الاطباء انتدبهم لهذه المهمة، ومن هذا التتبع على الخصوص:

- قام المجلس بتنسيق وتفاعل مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بزيارة مختلف المعتقلين المحكومين على خلفية أحداث الحسيمة بعد نقلهم يوم 11 أبريل 2019 من سجن عين السبع 1 وعكاشة بالدار البيضاء، إلى المؤسسات السجنية لكل من سجن فاس وطنجة والحسيمة والناظور وتطوان؛

[2] Affaire vuolanne c finlande – CCPR /C/35/D/265 /1987-
[3]Voire affaire CEDH Ensslin, Baader et Raspe c l'Allemagne du 8 juillet 1978 -requête numero 7572/76

- وخلال هذه الزيارات، قام المجلس بالتقصي- والبحث بشأن ظروف الاستقبال والاعتقال والحالة الصحية للمعتقلين، من خلال مقابلات فردية وجماعية مع المعتقلين واجتماعات عقدها مع مدراء السجون المذكورة والمسؤولين على الصحة. كما تحقق المجلس من سير زيارات العائلات والأقارب للمعتقلين؛
- حرص المجلس من خلال وفود اللجان الجهوية بكل من فاس وطنجة، والتي ضمت في عضوية بعضها أطباء، على تتبع الحالة الصحية للمعتقلين المضربين عن الطعام بتاريخ أبريل 2019 بعناية خاصة وبشكل منتظم (أكثر من 15 زيارة ومكالمات هاتفية يومية)؛
- ترافع المجلس على سمو الحق في الحياة واحترام المعايير الدولية للاعتقال خلال جلسات الاستماع واللقاءات مع المعتقلين.

وبناء على التزام المندوبية العامة لإدارة السجون على القيام بمجهود إضافي لتجويد ظروف الاعتقال وحسن سير زيارات العائلات، تم الاتفاق ليلة 25 أبريل 2019 على وقف المعتقلين للإضراب عن الطعام.

- **حالة السيد ربيع الابلق**

- بعد استئنافه لإضرابه أكد المجلس لوالدة السيد ربيع الأبلق، المعتقل بالسجن المحلي طنجة 2 على خلفية أحداث الحسيمة، يوم الخميس 31 أكتوبر 2019 في اتصال هاتفي، خبر فك إضرابه عن الطعام.
- تجدر الإشارة إلى أن والدة السيد الأبلق كانت قد قامت بزيارته صحبة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طنجة- تطوان- الحسيمة.

4- ادعاءات التعذيب

- **حالة السيد ناصر الزفزافي**

بعد اطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم السبت 26 يناير 2019، على ما تداولته الصحافة المكتوبة والمواقع الإلكترونية حول الوضعية الصحية للسيد ناصر الزفزافي (hémiplégie) المعتقل بالسجن المحلي عين السبع بالدار البيضاء، وبقرار من رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تم انتداب فريق مكون من ثلاثة أعضاء من بينهم طبيب شرعي، وذلك للتحري بخصوص وضعيته الصحية والاطلاع على ملفه الطبي.

- انتقل الفريق إلى عين المكان، حيث عقد لقاءات مع إدارة المؤسسة السجنية والطبيبين العاملين بالسجن المحلي ومع السيد ناصر الزفزافي، الذي تم فحصه بشكل انفرادي. كما تم الاطلاع على الملف الطبي للمعني بالأمر وعلى تسجيلات ما وقع يوم السبت 26 يناير 2019؛
- أعد الفريق تقريرا عاما حول الزيارة، بما فيه ملحق تفصيلي حول الوضع الصحي للمعني بالامر
- وعليه، أكد المجلس أن السيد ناصر الزفزافي خضع يوم 26 يناير 2019 لسبعة فحوصات طبية في اختصاصات مختلفة، من طرف أطباء متخصصين بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء؛
- أوضح تقرير الطبيب الشرعي المنتدب من طرف المجلس أن الحالة الصحية للسيد ناصر الزفزافي لا تثير أي قلق، وأوصى إدارة السجن باستكمال الفحوصات الإضافية.

واستنتج المجلس أن الفحوصات الطبية التي تم إنجازها لا تتوافق وتصريحات المعني بالأمر من حيث ادعاءات التعذيب.

- **زيارات المعتقلين بسجن رأس الماء**

عقب الإجراءات التأديبية المتخذة في حق المعتقلين برأس الماء وشكاية العائلات بادعاءات التعذيب لدى اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طنجة-تطوان – الحسيمة،

قام المجلس بإيفاد وفد، ينسق عمله رئيس اللجنة الدائمة المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان (عضو المجلس) وطبيب شرعي، يومي 7 و8 نونبر 2019، للمؤسسة السجنية تيفلت 2 وتولال 2 (مكناس) ورأس

الماء (فاس) وعين عائشـــة (تاونات) وسجني تازة وكرســـيف، حيث تم نقل المعتقلين المعنيين بالإجراءات التأديبية المعلن عنها الأسبوع الماضي. خلال هذه الزيارات، تمكن وفد المجلس من:

- زيارة الزنزانتين التأديبيتين التي تم وضع المعتقلين الستة بها، وكذلك مقر العيادة بالنسبة لشخصين آخرين؛
- إجراء لقاءات على انفراد مع كل معتقل من المعتقلين المعنيين، تراوحت مدتها ما بين ساعة وساعتين، بعد الحصول على موافقة مستنيرة من المعنيين بالأمر، بأماكن تضمن السرية؛
- التحري بشـــأن ادعاءات التعذيب وســـوء المعاملة التي تناقلها أفراد من عائلات المعتقلين ومنابر إعلامية؛
- إجراء فحص طبي على جميع المعتقلين المعنيين؛
- الاطلاع على تسجيلات كاميرات المراقبة عند وقوع الأحداث؛
- إجراء مقابلات مع حراس المؤسسات السجنية المعنيين.
- الاطلاع على محتوى تسجيلات الفيديو، وتجميع الشهادات ومقارنتها مع الفحوصات الطبية التي تم إجرائها وكذا جميع المعلومات التي تم الحصول عليها.

وعليه، فإن المجلس قد خلص إلى ما يلي:

أ. من خلال مشـاهدة تسـجيلات الفيديو تحقق وفد المجلس الوطني لحقوق الإنســان أنه في يوم الخميس 31 أكتوبر 2019، رفض المعتقلون الســتة مغادرة الفناء بجوار مركز المراقبة والعودة إلى زنزانتهم لأكثر من ساعتين؛ وهو ما أكده المعتقلون خلال المقابلات الفردية؛

ب. تم إخضاع جميع المعتقلين فور نقلهم من سجن رأس الماء إلى المؤسسات السجنية الأخرى لفحص طبي، باستثناء حالة واحدة؛

ت. يتأكد من خلال المعلومات التي قام المجلس الوطني لحقوق الإنســان بتجميعها وقوع مشــادات بالفعل بين حراس السجن واثنين من المعتقلين، أسفرت عن بعض الكدمات بالنسبة للمعتقلين الاثنين وشهادات توقف عن العمل بالنسبة للحراس؛

ث. لم يتم ملاحظة أي أثر للتعذيب في حق المعتقلين؛

ج. خلال الزيارات التي قام بها وفد المجلس إلى سجني تولال 2 وعين عائشـــة، وقف المجلس على الظروف المزرية للزنزانات التأديبية؛ التي لا تتوفر فيها الإنارة والتهوية، الشـــكل الذي يحترم مقتضيات المقتضى 13 من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛

ح. أعلن بعض المعتقلين الدخول في إضراب عن الطعام منذ نقلهم إلى الزنزانات التأديبية. واســـتنادا إلى المعلومات المؤكدة التي يتوفر عليها المجلس الوطني لحقوق الإنســـان، فقد تم إيقاف هذا الإضراب عن الطعام.

وحرص المجلس الوطني لحقوق الإنســـان على إبلاغ المعتقلين المعنيين بالعناصر المرتبطة بممارســـات التعذيب وبعدم توفرها في الحالات التي تخص كل واحد منهم.

5- تفاعل المجلس مع عائلات المعتقلين

واكب المجلس مطالب عائلات المعتقلين على خلفية احتجاجات الحسـيمة كما تفاعلت الرئيســة بشــكل مباشر معهم، ذلك:

- القيام بالوساطة والتفاوض مع المندوبية العامة لإدارة السجون لمناقشة طلبات الأسر ومعالجة بعض الأمور المرتبطة بشروط ونظام الزيارة العائلية من أجل تحسين تواصل المعتقلين مع العالم الخارجي؛
- مواكبة زيارات عائلات المعتقلين للسجن المحلي عين السبع والتي وصلت إلى 51 زيارة؛
- تم تخصيص حافلة لنقل الاسر اسبوعيا للزيارة، في المرحلة الاولى، من الحسيمة الى البيضاء.ومرة كل أسبوعين، بعد ذلك، وقد استمر هذا الوضع، إلى أن صدرت الاحكام استئنافية؛
- وبناء على تجديد الطلب من طرف المعتقلين وأسرهم، في بداية 2019 فقد استأنف نقل الأسر، من الحسـيمة الى كل من فاس وطنجة، وبعد توزيع المعتقلين، بسـجن فاس على عدد من المؤسـسـات السجنية، استمر نقل عائلات المعتقلين بسجن طنجة2؛

- بعد انتهاء مسطرة التقاضي على مستوى محاكم الاستئناف، بكل من الدار البيضاء والحسيمة وجرادة، أعلنت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 12 مارس 2019 عن إرادتها في استقبال أمهات وأسر المعتقلين على خلفية أحداث كل من الحسيمة وجرادة.

وتم الشروع في هذه العملية، باستقبال الأمهات والأسر، ما بين شهري ماي ويونيو2019، وقد توخى المجلس الوطني لحقوق الإنسان من هذه الاستقبالات ما يلي:

أولا :فتح باب النقاش مع الاسر بشكل مباشر، من أجل تيسير التواصل وتسهيله؛

ثانيا: الاستماع للجميع من أجل ضبط تسلسل الأحداث التي وقعت بإقليم الحسيمة وما ترتب عليه؛

ثالثا : تدقيق المعطيات حول لحظات الاعتقالات.

وقد بسطت العائلات أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تدرج الأحداث على مستوى الزمان والمكان، وما نتج عن ذلك من اعتقالات وظروفها، وكذلك المتابعات التي ترتبت عنها.

وقد كانت هذه اللقاءات فرصة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للتأكيد على ثوابت عمله في هذا الموضوع، المبنى أساسا على المقاربة الحقوقية، كما تم تحديدها في قانونه المحدث له، وكما مارسها على أرض الواقع.

وفي نفس السياق، وبناء على طلب بعض الجمعيات الحقوقية، والديناميات المدنية التي تابعت احتجاجات اقليمي الحسيمة وجرادة، استقبلت السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كل من جمعية " ثافرا للوفاء والتضامن" والمبادرة المدنية من أجل الريف، و" لجنة الحسيمة للتضامن"، حيث عرضوا أمام المجلس وجهات نظرهم بخصوص ما جرى.